

خروج 442.4 مليون دولار أموال ساخنة من مصر يضغط على الدين والجنيه ويكشف هشاشة الاستقرار النقدي



الأربعاء 22 يوليو 2026 09:00 م

سجلت بيانات البورصة المصرية خلال تعاملات الثلاثاء صافي بيع للعرب والأجانب بقيمة 442.4 مليون دولار في السوق الثانوية للدين الحكومي، مقابل 37.1 مليون دولار الاثنين، لتتسع موجة الخروج وتزداد الضغوط على السيولة والثقة

ويكشف هذا التحول السريع هشاشة نموذج اقتصادي يعتمد على تدفقات قصيرة الأجل لتمويل العجز ودعم العملة، بينما يتحمل المواطن كلفة الفائدة المرتفعة وتقلب الأسعار كلما قرر المستثمر الأجنبي الانسحاب عند أول توتر إقليمي

نزوح سريع للأموال

وبداية المشهد جاءت مع تسجيل صافي خروج بلغ 1.46 مليار دولار خلال الأسبوع الماضي، بالتزامن مع تجدد التوترات في الشرق الأوسط، وهو ما أعاد المخاوف من انتقال الصدمات الخارجية مباشرة إلى أدوات الدين المصرية

وفي المقابل كانت تعاملات يونيو قد سجلت صافي شراء قدره 8.76 مليار دولار، بما عكس عودة مؤقتة للمستثمرين الباحثين عن عوائد مرتفعة، قبل أن تتغير الاتجاهات سريعا مع تصاعد المخاطر السياسية والأمنية في المنطقة

ومن ناحية أخرى بلغ صافي شراء الأموال الساخنة 11.66 مليار دولار خلال الربع الثاني من 2026، وهو رقم ضخم يكشف حجم اعتماد السوق على مستثمرين يستطيعون الدخول والخروج خلال جلسات قليلة دون التزام طويل الأجل

وبالتالي لا تعني التدفقات الكبيرة بالضرورة تحسنا هيكليا في الاقتصاد، لأنها ترتبط بفروق الفائدة وسعر الصرف أكثر من ارتباطها بالإنتاج أو الاستثمار الصناعي، وتظل قابلة للانعكاس بمجرد تغير توقعات المخاطر أو العائد

كما أن اتساع صافي البيع من 37.1 مليون دولار إلى 442.4 مليون دولار خلال يوم واحد يوضح سرعة التحول في سلوك المستثمرين، ويضع الحكومة أمام خطر الحاجة المستمرة إلى تقديم عوائد أعلى للاحتفاظ بتلك السيولة

وفوق ذلك فإن خروج 1.46 مليار دولار خلال أسبوع واحد يضغط على سوق الدين ويزيد حساسية الاحتياطي النقدي، خصوصا عندما تتزامن التدفقات الخارجة مع التزامات خارجية مرتفعة وفاتورة واردات لا يمكن تأجيلها بسهولة

ولزيادة جاذبية أدوات الدين، تعتمد السلطات على مستويات فائدة مرتفعة تمنح المستثمر الأجنبي عائدا كبيرا، لكن هذه السياسة ترفع خدمة الدين المحلي، وتقتطع جزءا متزايدا من الموازنة بعيدا عن الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية

ومع ذلك تواصل الحكومة تقديم تحركات الأموال الساخنة باعتبارها مؤشرا على الثقة، متجاهلة أن هذه التدفقات لا تبني مصنعا ولا توفر صادرات مستقرة، بل تستفيد من العائد المرتفع ثم تغادر عند تبدل الظروف

الدولار يتحرك عكسيًا

ومن ثم جاء تراجع الدولار أمام الجنيه خلال تعاملات الثلاثاء بصورة بدت متعارضة مع صافي الخروج المرتفع، إذ سجلت السوق أسعارا أقل نسبيا رغم زيادة مبيعات المستثمرين في أدوات الدين الحكومية

غير أن هذا التراجع لا يكفي وحده لإثبات قوة مستدامة للجنيه، لأن حركة العملة قد تتأثر بتدخلات مصرفية وتوقيات الطلب والعرض، بينما تبقى التدفقات الأجنبية أحد أكثر العوامل حساسية في تحديد الاتجاه المتوسط

وعلاوة على ذلك سجل أعلى سعر للدولار في ميد بنك 51.03 جنيه للشراء و51.13 جنيه للبيع، في حين بلغ أقل سعر لدى بنك الإمارات دبي الوطني 50.40 جنيه للشراء و50.50 جنيه للبيع

وبناء على ذلك اتسعت الفجوة بين أعلى وأقل سعر معلن، وهو ما يعكس تفاوت احتياجات البنوك من العملة الأجنبية واختلاف مستويات السيولة، ويشير إلى أن السوق لم تصل بعد إلى حالة استقرار موحد

وفي السياق نفسه بلغ سعر الدولار في مجموعة واسعة من البنوك 50.97 جنيه للشراء و51.07 جنيه للبيع، بما في ذلك الأهلي ومصر والتجاري الدولي والعربي الأفريقي وعدد من المؤسسات المصرفية الأخرى

كذلك سجل البنك المركزي المصري 50.96 جنيه للشراء و51.10 جنيه للبيع، وهي مستويات تبقي الدولار أعلى من حاجز 50 جنيهه، رغم الحديث عن مكاسب متواصلة للعملة المحلية وتحسن مؤقت في المعروض

ولهذا فإن انخفاض السعر لبضعة قروش لا يلغي الزيادة الكبيرة التي راكمها الدولار خلال السنوات الأخيرة، ولا يخفف وحده عبء السلع المستوردة، لأن الأسعار المحلية غالبا لا تتراجع بالسرعة نفسها عند تحسن الجنيه

وبالتوازي مع ذلك يستمر المواطن في دفع تكلفة التقلبات عبر أسعار الغذاء والدواء والنقل، بينما تتركز منافع العوائد المرتفعة لدى المستثمرين وحملة أدوات الدين، بما يوسع الفجوة بين المؤشرات المالية والواقع المعيشي

استقرار مؤقت ومكلف

ومن جانب آخر تكشف الأرقام أن السياسة النقدية تحاول الموازنة بين جذب الدولار وخفض التضخم ودعم الجنيه، لكنها تفعل ذلك عبر كلفة فائدة مرتفعة تزيد أعباء الخزانة وتضغط على قدرة القطاع الخاص على الاقتراض

وفي ضوء ذلك يصبح استمرار تدفق الأموال الساخنة هدفا ضروريا للسلطات، لأن خروجها الواسع قد يضغط على العملة والعائد في وقت واحد، ويجبر الحكومة على مزيد من التشدد أو طرح أدوات دين بشروط أعلى

ومقابل هذا الاعتماد لا تزال الاستثمارات المباشرة والصادرات الصناعية أقل قدرة على توفير تدفقات مستقرة بالحجم المطلوب، ما يجعل الاقتصاد أكثر ارتباطا بالمزاج العالمي وأسعار الفائدة والتوترات السياسية خارج الحدود

وبصورة أوسع فإن تجدد التوترات في الشرق الأوسط يختبر قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات، ويكشف مدى تأثر مصر بأحداث لا تملك السيطرة عليها، بسبب هشاشة مصادر النقد الأجنبي وارتفاع الالتزامات

وعند هذه النقطة يبرز خطر أن يتحول أي اضطراب إقليمي إلى موجة خروج جديدة، بما يرفع تكلفة الاقتراض ويضعف الجنيه، ثم ينتقل الأثر إلى الأسعار المحلية دون وجود شبكة حماية كافية للفئات الأضعف

وفي النهاية لا تعكس مشتريات يونيو والربع الثاني ضمانا لاستمرار الثقة، لأن المستثمر القصير الأجل يقارن العائد بالمخاطر يوميا، وقد يعكس مراكزه بسرعة إذا رأى فرصة أفضل أو خطرا سياسيا أكبر

وخلاصة المشهد أن تراجع الدولار المحدود تزامن مع خروج حاد للأموال الساخنة، بما يؤكد أن الاستقرار الحالي شديد الحساسية، وأن أي تحسن في الجنيه يظل معرضا للانقلاب ما لم تدعمه موارد إنتاجية ودائمة

وأمام هذا الواقع تحتاج الحكومة إلى إعلان أكثر شفافية عن مصادر تدفقات النقد الأجنبي وكلفة الاحتفاظ بها، بدلا من الاكتفاء بإبراز حركة السعر اليومية وإخفاء الثمن الذي تدفعه الموازنة والاقتصاد الحقيقي

وأخيرا فإن أزمة الأموال الساخنة ليست رقما يخص المتعاملين وحدهم، بل قضية تمس الدين العام وسعر الصرف والأسعار، وتكشف أن الاستقرار القائم على العائد المرتفع يبقى مؤقتا ومكلفا وقابلا للاهتزاز